

التشريعي يعقد جلسة ويحذر من انخفاض مستوى جودة الخدمات الصحية



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني مؤخرًا جلسة في مقره بمدينة غزة للاستماع لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول الواقع الصحي في قطاع غزة والمشكلات التي تعترض عمل الطواقم الطبية، وأقر المجلس بالإجماع التقرير المذكور الذي جاء على تفاصيل الواقع الصحي واستعرض المشكلات الفنية والمهنية اللوجستية والتخصصية، ولفت التقرير لوجود نقص حاد لدى مرافق وزارة الصحة في قطاع غزة بالأدوية والمستلزمات الطبية ومواد المختبرات والوقود والأجهزة الطبية والموارد البشرية، وأوصى التقرير حكومة الوفاق ووزارة الصحة على وجه الخصوص بضرورة القيام بمسئولياتها كاملة وتوفير كافة النواقص والمستلزمات والمساعدة لرسم سياسة صحية وطبية حكيمة بهدف التخفيف عن المواطنين، كما طالب التقرير الأشقاء في مصر بضرورة فتح معبر رفح في الاتجاهين ليلي الحاجات الإنسانية والصحية اليومية لسكان القطاع وخاصة المرضى منهم.

5_4

النائب دحبور يدعو لتفعيل
التشريعي والتصدي لتفول
السلطة التنفيذية
على المواطنين

2

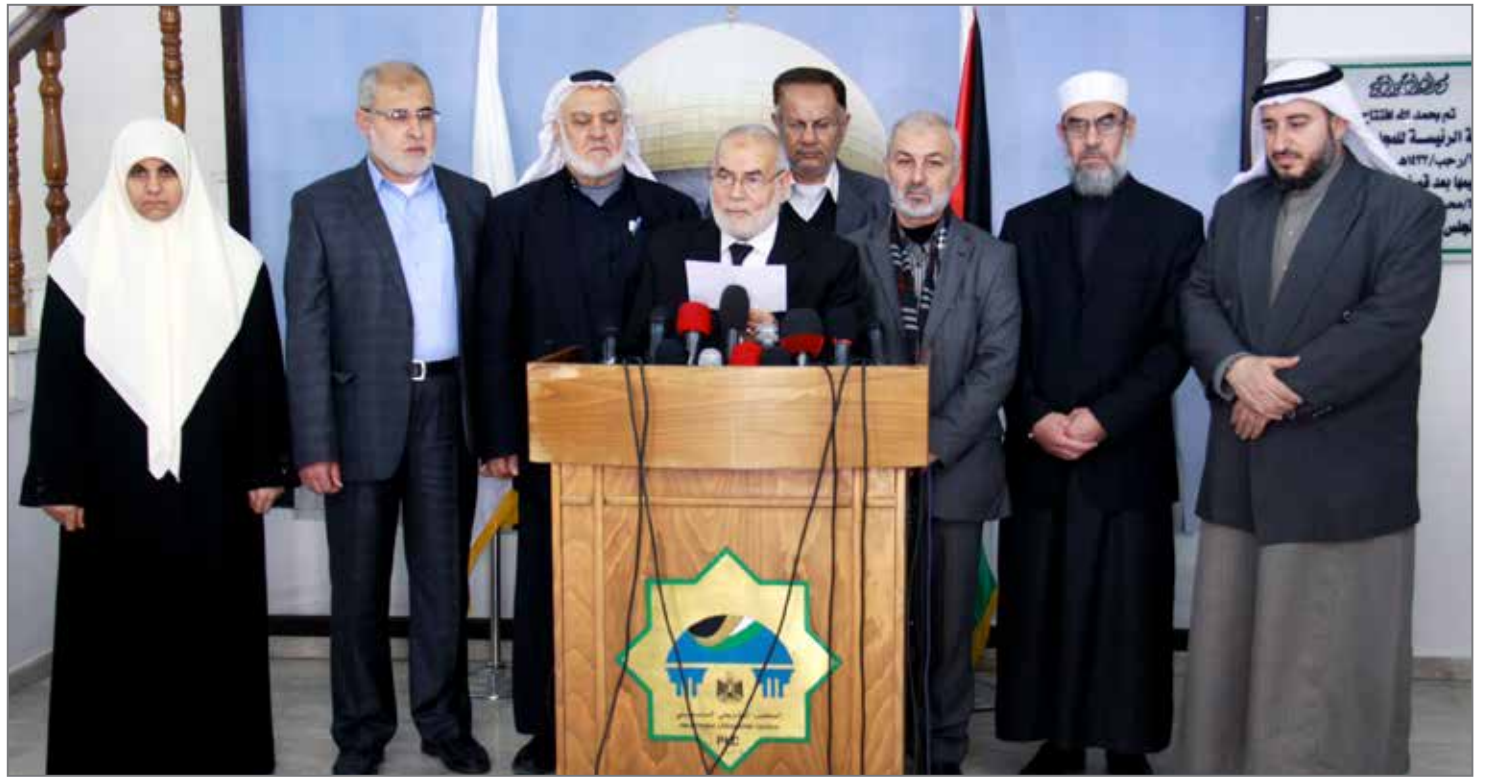
نواب الضفة يشاركون
بالاعتصام الأسبوعي مع
الأسرى ويزورون بيت
أصغر طفل في سجون
الاحتلال

3

نواب: قرار المحكمة
المصرية بحق حماس
وصمة عار ويضر
بسمعة مصر (تقرير)

6

بحر: قرار المحكمة المصرية بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني



والضغط على النظام المصري للتراجع عنه، واعتباره كأن لم يكن، ومناشدة قادة وزعماء الدول العربية وخاصة الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين للتدخل بقوة لدى النظام المصري للتراجع عن هذا القرار نصرًا للقدس ودعمًا للمقاومة الباسلة.

7

يتحمل التبعات السياسية والقانونية والاجتماعية كافة الناجمة عن هذا القرار المتهور وغير المحسوب، مشيرًا لأنه بمثابة خدمة مجانية للاحتلال ودعم للأخير لارتكاب مزيد من الجرائم والقتل والإبادة الجماعية بحق أطفال شعبنا وشيوخه. مطالبًا جامعة الدول العربية بعقد لقاء استثنائي لمناقشة الأبعاد العربية والدولية لهذا القرار

أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن قرار محكمة الأمور المستعجلة المصرية هو قرار سياسي بامتياز وغير شرعي ولا قانوني ولا يمت للقانون بأي صلة واعتبره باطلاً وبمخالفة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة. وقال بحر في مؤتمر صحفي عقده بمقر التشريعي مؤخرًا بمشاركة عدد من النواب أن النظام المصري

عقدت اجتماع دوري لها

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تزور وزارة التربية والتعليم العالي لدعم قضية القدس



لوصول الى برنامج عمل موحد لكافة الوحدات في الوزارات حتى يتسنى لنا دعم ثقافة القدس وقضية القدس والأقصى. وبدوره أكد الوكيل ثابت دعم وزارته لكافة أشكال التعاون المشترك مع المجلس التشريعي بهدف تفعيل قضية القدس ودعم سكانها، مبيناً أن الوزارة لها مشاريع عديدة داخل المديرية والمدارس بهدف تعزيز ثقافة القدس.

اجتماع دوري

في سياق آخر عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينة غزة برئاسة أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة وبحضور النائب خميس النجار، وبمشاركة النائب سميرة الحلايقة، حيث ناقشت اللجنة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها ومن أهمها الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردّي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى.

زارت لجنة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك بهدف دعم قضية القدس، وكان في استقبال اللجنة التي مثلها النائب أحمد أبو حلبية والنائب خميس النجار، وكييل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت.

وأكد النائب أبو حلبية أن الزيارة تهدف لتنسيق جهود وحدات القدس في الوزارات من أجل دعم صمود أهل القدس وتعزيز ثقافة القدس لدى المواطن، ملفتاً إلى أن لقاءات اللجنة ستواصل مع كافة الوزراء والوكلاء في الوزارات الحكومية لتفعيل قضية القدس. ومن جهته أكد النائب النجار أن لجنة القدس والأقصى سوف تعمل على متابعة نشاطات الوحدات من خلال عقد اجتماعات ربع سنوية دورية تجمع كافة الوحدات في الوزارات وسوف يكون تحت بند تنسيق وتشجيع النشاطات للوحدات في إطار تنسيق العمل

خلال زيارة لبيته بخان يونس

د. بحريهنى عائلة الأسير حسن سلامة بحصوله على درجة البكالوريوس في التاريخ



وجدت دعوتها لكافة الفصائل الفلسطينية بأن تعمل ليل نهار من أجل تحرير الأسرى، خاصة أصحاب الأحكام العالية منهم، وأكدت أن ثقتها عالية بالله عز وجل ومن ثم بفصائل المقاومة بأن يكونوا على قدر المسؤولية، ويحملوا هم تحرير الأسرى من سجون الاحتلال. ونوهت أم الأسير سلامة بأن التصعيد الأخير بحق الأسرى في السجون يجب أن يلقى اهتماماً من الكل الفلسطيني، كي يشعر الأسرى بأنهم ليسوا وحدهم في المواجهة، وأن كل الشعب الفلسطيني يقف خلفهم. يذكر أن الأسير حسن سلامة اعتقل في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية عام ١٩٩٦ وهو من أصحاب الأحكام العالية حيث يقضى حكماً بالسجن المؤبد ٤٨ مرة.

هنأ الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة عائلة الأسير حسن سلامة بحصوله على درجة البكالوريوس في تاريخ، جاء ذلك لدى زيارة بحر على رأس وفد ضم النائب يونس الأسطل ووزير الزراعة السابق محمد رمضان الأغا والقيادي بحركة حماس عبد الهادي الأغا، لبيت الأسير حسن سلامة في مدينة خان يونس. وأكد بحر خلال لقاءه أم الأسير حسن سلامة أن قضية الأسرى من القضايا المركزية التي تنال اهتمام المجلس التشريعي الفلسطيني، والفصائل الفلسطينية، داعياً الله عز وجل أن يرى الأسرى الأبطال الحرية قريباً، ويكونوا بين عائلاتهم وأهلهم. من ناحيتها شكرت أم الأسير حسن سلامة الوفد الزائر،

استقبل وفدين من وزارة الأوقاف والدفاع المدني

د. بحريحذر من استمرار حكومة التوافق في نهجها التعسفي ضد غزة



ينامون في بيوتهم؟

من ناحيته أكد مدير جهاز الدفاع المدني العميد د. سعيد السعودي أنه في ذكرى اليوم العالمي للدفاع المدني، يجب إنصاف موظفي الدفاع المدني في قطاع غزة، والوفاء بحقوقهم والتزامات الحكومة بحقوقهم كجهاز يقوم بدوره الإنساني في خدمة الشعب الفلسطيني، والعمل على توفير الاحتياجات والإمكانيات التي تساعد الجهاز على القيام بواجبه في القطاع.

وطالب السعودي المجلس التشريعي بالتدخل لوضع حد للأوضاع الصعبة والمأسوية التي يعيشها منتسبي جهاز الدفاع المدني في ظل عدم تلقيهم رواتبهم منذ أشهر، محذراً من تأثير ذلك على قدرة فرق الدفاع المدني بممارسة دورها في تأمين حياة المواطنين في قطاع غزة.

بدوره ثمن د. بحر خلال لقاءه بالوفد الدور الإنساني لجهاز الدفاع المدني في قطاع غزة، مشيراً لأن الدفاع المدني كان قد قدم أثناء العدوان الأخير على غزة تسعة شهداء و(٨٤) جريحاً، بالإضافة لقصف طائرات الاحتلال لموقع الدفاع المدني بخان يونس، وتدمير ثلاث سيارات إسعاف، وسيارتي إنقاذ، منوهاً لأن القانون الدولي يحث على احترام رجال الدفاع المدني حال النزاعات والحروب الأمر الذي لا يقيم له الاحتلال وزناً.

وتساءل بحر: "هل يعقل أن تقوم حكومة التوافق بحرمان هؤلاء الأبطال والجنود المجهولين من رواتبهم وهم على رأس عملهم، يواصلون الليل بالنهار لخدمة شعبهم، بينما تعطى الرواتب لمن

استقبل الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإجابة وكيل وزارة الأوقاف حسن الصيبي وبرفقته مدراء وكوادر الوزارة، بحضور النائب جمال نصار، كما استقبل وفداً آخر من قيادة الدفاع المدني، سلموه رسالة بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني. وحذر د. بحر من استمرار حكومة التوافق في نهجها التعسفي ضد غزة، معتبراً أن نجاحها واستمرارها مرهون بتنفيذ التزاماتها تجاه المواطنين والتخفيف من أزمات القطاع. كما طالب الأشقاء بجمهورية مصر العربية بفتح معبر رفح لتمكين المعتنمين من أداء العمرة إلى بيت الله الحرام، وللتخفيف من الحصار المفروض على القطاع منذ ما يزيد عن ٧ سنوات. من جهته استعرض وكيل وزارة الأوقاف حسن الصيبي الوضع العام لوزارة الأوقاف في ظل تنصل حكومة التوافق من مسؤولياتها تجاه الوزارة وموظفيها، ملفتاً إلى أن حكومة التوافق لم تقم بأي من واجباتها تجاه وزارة الأوقاف والشئون الدينية، مؤكداً بأن وزارته تقوم بواجباتها كاملة في قطاع غزة رغم كل المعوقات والتحديات والصعوبات.

اليوم العالي للدفاع المدني

إلى ذلك استقبل د. أحمد بحر وفداً من قيادة الدفاع المدني بقيادة رئيس الجهاز بقطاع غزة العميد د. سعيد السعودي، الذي سلم بحر رسالة تشرح واقع الدفاع المدني وإمكانياته واحتياجاته، وطبيعة الاعتداءات التي يتعرض لها أثناء العدوان الصهيوني، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للدفاع

النائب دحبور: تغيب المجلس التشريعي

أدى لتفول الأجهزة الأمنية بالضفة

الفلسطيني».

مشيراً لأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة حسب تعبيره، متابعاً لأن تفول الحكومة والأجهزة التنفيذية في أي بلد، يعني أنها لن تكون خاضعة لأي رقابة أو أي مساءلة، فإذا ما تم تفعيل المؤسسات جميعها وعلى رأسها المؤسسة التشريعية الفلسطينية، فستقف هذه المؤسسات التنفيذية عند حدها، وستحافظ على حقوق المواطن الفلسطيني وسيتمكن المجلس التشريعي من القيام بواجبه وتقديم المسؤولين عن انتهاك هذه الحقوق، إلى الجهات القضائية، كون هناك فصل كامل ما بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية بموجب الدستور.

وعن الآلية لإعادة تفعيل المجلس التشريعي قال النائب إبراهيم دحبور: «المطلوب أن يكون وهناك وقفة وطنية شاملة من كامل فصائل العمل الفلسطيني بشكل عام، والفصائل الفلسطينية المشاركة بالمجلس التشريعي بشكل خاص، حتى يتم الضغط على الجهات المعطلة للمجلس التشريعي الفلسطيني».

واعتبر النائب دحبور: «أن الاعتقال السياسي قضية لن تنتهي إلا بتضايف كل الجهود الوطنية من أجل الوقوف بوجهها فضائلياً ومؤسسياً، ولابد من التأكيد على أن حق الاعتقاد والانتفاء السياسي وحرية الرأي مكفولة وفق القانون الأساسي الفلسطيني، وأي اعتداء على أي من الأمور الثلاثة يعني اعتداء على حق أساسي من حقوق المواطن



اعتبر النائب إبراهيم دحبور أن تغيب المجلس التشريعي الفلسطيني أدى لتفول الأجهزة الأمنية على حريات المواطنين، وذلك لغياب السلطة المخولة بالرقابة القانونية.

وقال النائب عن محافظة جنين، بتصريح خاص «للبرلمان» إن الجهة الأولى المسؤولة عن الرقابة عن الأجهزة الأمنية هي المجلس التشريعي الفلسطيني،

الذي طالبنا مراراً وتكراراً بعقد جلساته حتى يتمكن من القيام بالدور المناط به، وحتى يعبر عن إرادة الناخبين الفلسطينيين، وكي يقوم بالتشريعات اللازمة، التي من شأنها أن تحافظ على حقوقه الأساسية المكفولة وفق القانون الأساسي الفلسطيني».

واعتبر النائب دحبور: «أن الاعتقال السياسي قضية لن تنتهي إلا بتضايف كل الجهود الوطنية من أجل الوقوف بوجهها فضائلياً ومؤسسياً، ولابد من التأكيد على أن حق الاعتقاد والانتفاء السياسي وحرية الرأي مكفولة وفق القانون الأساسي الفلسطيني، وأي اعتداء على أي من الأمور الثلاثة يعني اعتداء على حق أساسي من حقوق المواطن

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

الدور المصري والقضية الفلسطينية.. أخطار داهمة ومستقبل مجهول

لن نتجاوز الحقيقة والواقع بالتأكيد على أن قرار محكمة الأمور المستعجلة في مصر حول إدراج حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية هو أغبى قرار اتخذ بحق أشرف وأنبel ظاهرة عرفها العالم وعرفها التاريخ الحديث.

إن قرار المحكمة المصرية بإعتبار حركة حماس منظمة إرهابية هو قرار سياسي يمتاز وباطل وغير شرعي من جهة، عدا عن كونه يشكل محاكمة للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية وللمقاومة الفلسطينية وإعلان حرب على الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية التي تمت إدانتها وتشويها والإساءة إليها ككل، ولكافة فئات وشرائح وقطاعات وتيارات أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية من جهة أخرى.

وجاءت تصريحات وزير العدل المصري الأخيرة التي أكد فيها أن السلطات المصرية ستلقي القبض على عناصر حماس وتصادر أموالهم ومقاتلهم كي تترجم القرارات القضائية على الأرض، وتكشف حقيقتها المغلفة بالطابع السياسي المحض، وتضع الدور المصري ككل إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية أمام مستقبل مجهول حافل بالأخطار والمغامرات التي لا تسر إلا العدو الصهيوني فحسب.

يصعب وصف الآثار النفسية التي حملها القرار المصري وتصريحات وزير العدل المصري على الشعب المصري والشعوب العربية والإسلامية، فقد رفعت حركة حماس وجناحها العسكري كاتائب القسام رأس الأمة عالياً وأذلت ناصية الجيش الصهيوني الذي زعموا دهر أنه لا يقهر، وستبقى حماس والقسام منبع فخرا وعزنا وتاج رؤوسنا حتى تحرير فلسطين بإذن الله.

إن أخطر ما في هذا القرار أنه يقدم خدمة مجانية للاحتلال الصهيوني، فضلا عن كونه يمنحه مبررا لجرائمه السابغة ويعطيه ضوئا أخضر على طبق من ذهب لا ارتكاب مزيد من جرائم القتل والإبادة بحق أبناء شعبنا.

ألا يدرك من اتخذ القرار، وأسهم في صناعة القرار، أن هذا القرار ينتهك منطوق قواعد القانون الدولي والقانون الدبلوماسي والعلاقات بين الدول، كما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، باعتبار أن حماس هي أحد أهم مكونات النظام السياسي الفلسطيني من واقع أنها تشكل الأغلبية البرلمانية بحكم نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.

لقد ألمنا أن يخرج شياطين الإعلام المصري عن كل القيم والأخلاقيات والأعراف الإنسانية بتحريضهم القذر على غزة وحماس والمقاومة الفلسطينية، وهي مناسبة كي ندعو هؤلاء المرتزقة لوقف غيهم وعدوانهم ووقف اصطفاقهم لصالح الصهاينة والالتزام بالقيم والمفاهيم العروبية الأصلية التي تم هتكها دون أدنى وازع من إنسانية أو دين أو خلق أو ضمير.

إن الشغل الشاغل لحركة حماس وكافة أبناء شعبنا ينصب اليوم على محاولة تلافي، أو على الأقل التخفيف من التداعيات السلبية للقرار المصري وتصريحات وزير العدل المصري الذي شكل إساءة جسيمة للعلاقات الفلسطينية - المصرية، والعمل على إعادة تصحيح بوصلة المفاهيم التي اختلت عقب صدور هذا القرار الصادم وهذه التصريحات المفجعة، والدفع باتجاه إعادة بلورة الاحتضان المصري للقضية الفلسطينية والعمل على استمرار الدور المصري التاريخي في خدمة القضية الفلسطينية.

لقد صدمنا في المجلس التشريعي الفلسطيني، كما صدم كل أبناء شعبنا وأمتنا، لهذا القرار الأرعن وهذه التصريحات الجائرة التي تهدد مستقبل التواصل الأخوي بين الشعبين الشقيقين: المصري والفلسطيني، فحركة حماس حين تقارع العدو الصهيوني وتواجه المشروع الصهيوني العنصري فإنها تفعل ذلك نيابة عن الأمة جمعاء كونها رأس الحربة ومقدمة ركب المقاومين والمتصددين للهيمنة والعدوان الصهيوني الذي يستهدف المنطقة العربية والإسلامية قاطبة، وهذا ما يقتضي من السيد محمود عباس إعلان الموقف الفلسطيني الرسمي من هذا القرار والتحرك دبلوماسيا من أجل إلغاءه.

وفي كل الأحوال فإننا نؤكد ألا أحد، أيا كان، يستطيع تشويه دور وقدر ومكانة المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها كتائب القسام، فالدور المحوري والجهد المشرق الذي تضطلع به المقاومة الفلسطينية الباسلة في إطار مقاومة الاحتلال الصهيوني ومجابهة مشروعه الغاشم على أرضنا الفلسطينية لا يخفى على أحد، ولا ينكره إلا جاهل جهول أو حاقد حقود أعمى بصره وبصيرته عن رؤية الحق والحقيقة بغربال الجهالة والخداع والتضليل.

إننا في رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، وباسم شعبنا الفلسطيني، وانطلاقاً من موقعنا الفلسطيني وواجبنا الوطني تجاه شعبنا ووطننا وقضيتنا، ندعو السلطات المصرية إلى إلغاء وسحب قرار محكمة الأمور المستعجلة فوراً، والعمل على معالجة كافة الآثار والتداعيات المترتبة عليه، والمبادرة إلى تصحيح مسار العلاقة الخاطئة مع قطاع غزة وحركة حماس عبر رؤية متوازنة تعتمد على الالتحام مع قيم وثوابت الأمة بديلاً عن التساوق مع رؤى ومخططات وسياسات الاحتلال الصهيوني.

كما ندعو إخواننا في المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة بأسرع وقت ممكن وبكافة كتله وقوائمه البرلمانية لمناقشة هذا القرار الظالم وانعكاساته العربية والدولية على القضية الفلسطينية. إن كافة برلمانات الدول العربية والإسلامية مدعوة لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا القرار الذي يمس المقاومة الفلسطينية وشرعيتها، كما إن قوى المقاومة الفلسطينية مدعوة اليوم لاجتماع خاص لمناقشة هذا القرار واتخاذ موقف وطني موحد بشأنه، في ذات الوقت الذي يفترض أن تتداعى فيه جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع استثنائي لمناقشة الأبعاد العربية والدولية لهذا القرار والضغط على النظام المصري للتراجع عنه، واعتباره كأن لم يكن.

وكلنا أمل أن يتحرك قادة وزعماء الدول العربية وخاصة الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين للتدخل بقوة لدى النظام المصري للتراجع عن هذا القرار نصرته للقدس ودعمه للمقاومة الباسلة.

وختاماً: فإننا نؤكد أن سلاح المقاومة مصوبا في وجه الاحتلال الصهيوني مهما تغيرت المواقف والأوضاع العربية، ولن نسمح لأي كان أن يحرفنا عن دورنا وواجبنا الوطني في مقاومة الاحتلال الصهيوني والتصدي لمشروعه العنصري حتى تحرير الأرض والمقدسات وإنجاز الاستقلال الوطني بإذن الله.

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

النائب عطون لدى مشاركته في الاعتصام الأسبوعي مع الأسرى

هناك مجزرة ترتكب بحق الأسرى وإنجازاتهم



منذ فتره من سحب لإنجازاتها ومن إهمال طبي للأسرى المرضى وتعذيب للأطفال في سجونها ومساس بكرامة الأسيرات لديهم وغير ذلك الكثير من المعاناة التي يعيشونها وأدت إلى ما هو حاصل الآن وأمام هذه الهجمة قرر الأسرى الذهاب إلى خطوات تصعيدية محاولة منهم للتصدي لجبروت السجناء ولفت الأنظار إلى قضيتهم العادلة حيث أكد الأسرى أنهم بصدد البدء بهذه الخطوات في الأيام القادمة على أمل أن يتم التنسيق لهذه الخطوات بكافة الأطر في داخل سجون الاحتلال.

كما حمل النائب عطون الاحتلال المسؤولية في حق نصرة قضيتهم خاصة أن الاحتلال ينفرد بهم في هذه المعركة غير المتكافئة، والجدير ذكره أن الحركة الأسيرة تعاني

المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والعاجل لإنهاء هذه المعاناة والعمل على تدويل هذا الملف.

كما حمل الكّل الفلسطيني المسؤولية في التقيصير للانتصار لقضية الأسرى وبشكل خاص أسرى القدس والأطفال منهم والمرضى والأسيرات والمعتقلين الإداريين ونواب المجلس التشريعي، مطالباً بحراك شعبي ومؤسساتي ضاغط، وتبسيط الضوء الإعلامي للانتصار لهذه القضية، مشدداً على ضرورة مساندة قضيتهم على المستويين الرسمي والشعبي، وعدم ترك الأسرى يخوضون وحدهم هذه المعركة، وهم الذين قدموا سنوات عمرهم من أجل شعبنا وقضيته العادلة.

النواب المقدسيون يتضامنون مع الطفل الأسير خالد الشيخ



العائلة واستمعوا منهم لحيشيات وظروف وملابس قضية اعتقال الطفل خالد والتحقيق معه والاعتداء عليه بالضرب من قبل جنود الاحتلال، كما استمع النواب لشرح مفصل من والد الطفل حول وضع ابنه الصحي والنفسي بعد اعتقاله. وتناول الحديث قضية الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال وأهمية تبسيط الضوء والتركيز الإعلامي على هذه القضية والانتهاكات التي تطال الأطفال وضرورة فضح ممارسات الاحتلال بحقهم في المحافل الدولية المختلفة، خاصة وأن إجراءات الاحتلال بحق الأطفال الأسرى

مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما دار الحديث عن الاستهداف الخاص لأطفال القدس وعائلاتهم وعن الهجمة الشرسة التي تشن على الحركة الأسيرة في هذا الوقت بالذات بهدف إخضاع الأسرى والنيل من معنوياتهم.

وقد عبر أهل الطفل عن شكرهم وامتنانهم لكل من اهتم وساند قضية ابنهم وبشكل خاص أهلنا في قطاع غزة وكذلك النائب د. جمال الخضري لدوره المميز في الدفاع عن هذه القضية ونقلها إلى المحافل الدولية المختلفة بشكل خاص.

زار وفد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عن محافظة القدس عائلة أصغر أسير في سجون الاحتلال بعد إصدار الحكم عليه من قبل الاحتلال. وضم الوفد النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون، ومحمد طوطح بالإضافة لوائل الحسيني. وكان في استقبال النواب والد الأسير السيد حسام الشيخ ورئيس مجلس محلي بيت عنان السيد ناجي جمهور ووفد من عائلة الطفل ولضيف من جماهير القدس والشخصيات الاعتبارية بالمدينة.

وعبر النواب عن تضامنهم مع هذه

التشريعي يقر تقرير لجنة الت

د. بحر: حكومة التوافق مصرّة على تطبيق نهج عب

النجار: على حكومة الوفاق القيام بمسؤولياتها وتوفير كافة المستلزمات الطبية وإخراج الصحة من دائرة الخلافات السياسية

الطبية ومواد المختبرات والوقود والأجهزة الطبية والموارد البشرية، وأوصى التقرير حكومة الوفاق ووزارة الصحة على وجه الخصوص بضرورة القيام بمسؤولياتها كاملة وتوفير كافة النواقص والمستلزمات والمساعدة لتسريع رسم سياسة صحية وطبية حكيمة بهدف التخفيف عن المواطنين، كما طالب التقرير الأشقاء في مصر بضرورة فتح معبر رفح في الاتجاهين ليلي الحاجات الإنسانية والصحية اليومية لسكان القطاع وخاصة المرضى منهم.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني مؤخراً جلسة في مقره بمدينة غزة للاستماع لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول الواقع الصحي في قطاع غزة والمشكلات التي تعترض عمل الطواقم الطبية، وافر المجلس بالإجماع التقرير المذكور الذي جاء على تفاصيل الواقع الصحي واستعرض المشكلات الفنية والمهنية اللوجستية والتخصصية، ولفت التقرير لوجود نقص حاد لدى مرافق وزارة الصحة في قطاع غزة بالأدوية والمستلزمات

والمنظمات الدولية بالقيام بواجبها الإنساني تجاه قطاع غزة لإنقاذ الوضع الصحي الذي يوشك على الانهيار.

مداخلات النواب

النائب محمود الزهار



أشاد النائب د. محمود الزهار بالتقرير ملفتاً إلى أن الأرقام التي ذكرها التقرير ممكن أن تكون أقل بكثير من الحقيقة، مشيراً لضرورة استبدال مصطلح الخط الأخضر بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م.

وطالب لجنة التربية بالعمل على إعداد تقرير عن الوضع الصحي في الضفة الغربية، مذكراً أن المجلس التشريعي يجب أن يقوم بواجباته في الضفة والقطاع على الرغم من كل الصعوبات والمعوقات التي تفرضها السلطة في الضفة على النواب، مضيفاً نحن لا نتحدث فقط عن غزة، ونريد أن نرسخ هذا المفهوم لآبد أن نبحث عن وسيلة مناسبة لنشقق طريقنا للعمل في الضفة الغربية، وعلى الأخوة نواب الضفة الاجتهاد والبحث ومحاولة النزول للمؤسسات وزيارة المستشفيات لعلهم يستطيعوا أن يعدوا تقرير عن الأوضاع الصحية في الضفة، وهذا أمر سيكون في غاية الروعة.

النائب يونس أبو دقة



من ناحيته قال النائب يونس أبو دقة لقد تولت ما يطلق عليها اسم حكومة التوافق صلاحياتها منذ (٩) أشهر لتحل مشكلة الانقسام الحكومي بين الضفة وغزة وتؤدي واجبها المطلوب منها في الملفات كافة كالتحضير للانتخابات

وغير ذلك، وقد علق شعبنا عليها أمالاً كبيرة حتى نالت لقب حكومة التوافق للتجميل والتحسين، ولم يذكر أنها الحكومة الثانية عشر مثلاً وبعد هذه الانطلاقة وبكل أسف كانت النتائج مخيبة للآمال وفي كل المجالات.

واتهم النائب أبو دقة حكومة التوافق بأنها لم تعمل على إنهاء الانقسام بل عززته بصورة فجّة وغريبة، وفشلت في وضع هيكلية وظيفية للموظفين كافة في غزة والضفة واكتفت بممارسة الابتزاز الوظيفي في غزة، مشيراً لأن الوزارات والهيئات الحكومية في الضفة تمتلئ بالشبهات الإدارية والمالية.

وتابع بالقول: "لقد فشلت الحكومة بالقيام بأي دور فيما يتعلق بكسر الحصار أو إعادة الإعمار بل وهناك دلائل قطعية على استخدام جزءاً من الأموال المخصصة للاعمار لتغطية مصاريف السلطة في الضفة، وأشار إلى ازدياد البطالة وتفشيها وانعدام فرص التوظيف والتشغيل لعشرات الآلاف من الشباب دون أن تقدم الحكومة برنامجاً واقعياً للتعامل مع هذه الأزمة.

سادساً: المصاريف التشغيلية

تبلغ قيمة النفقات التشغيلية التي تحتاجها وزارة الصحة (٢٩٦.٥) مليون شيكل سنوياً في حين إيرادات الوزارة لا تتعدى (٢٥) مليون شيكل سنوياً، الأمر الذي يشكل نسبة عجز كبيرة علماً بأن حكومة الوفاق لم تدعم موازنة الوزارة بغزة بأي شيكل، سوى وصول القليل مما تبرعت به بعض الدول الصديقة والمؤسسات الطبية الدولية.

سابعاً: الموارد البشرية

أشار التقرير لحاجة وزارة الصحة للكوادر البشرية فهي تعاني نقصاً حاداً في عدد الأطباء والممرضين والفنيين، منوهاً لأن وزارة الصحة أعلنت عن وظائف جديدة في كل محافظات الضفة، في حين لم تعلن عن أي وظيفة لمحافظات القطاع، وهذا حتماً سيؤدي إلى تراجع واضح وكبير في الخدمات التي تقدمها الوزارة للمرضى، وقد يؤدي لانهيار القطاع الصحي الحكومي بالكلية.

التنقح

توصل التقرير لعدة نتائج كانت على النحو التالي:

١. عدم قيام حكومة الوفاق الوطني بدورها مما أدى لتدهور الأوضاع الصحية بحيث أضحي الوضع الصحي ينذر بكارثة قد تتفاقم وتؤدي لزيادة عدد الوفيات.
٢. انخفاض مستوي جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في قطاع غزة نتيجة نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود وعدم صرف الموازنة التشغيلية وعدم تزويد الوزارة بموظفين وكوادر جدد.
٣. عدم قدرة موظفي وزارة الصحة في غزة على القيام بواجباتهم بسبب عدم صرف رواتبهم ومستحققاتهم المالية على مدار تسعة أشهر.
٤. إن الأدوية التي تورد لغزة لا تغطي سوى (٤٠) % من الكمية المطلوبة للقطاع الصحي في غزة وغالباً ما تصل في أوقات متأخرة.

التوصيات

وأوصى التقرير بما يلي:

١. على حكومة الوفاق القيام بمسؤولياتها كاملة وإعطاء الأولوية للخدمات الصحية في قطاع غزة بتوفير كافة النواقص والمستلزمات وإخراج وزارة الصحة من دائرة الاختلافات السياسية.
٢. وضع سياسة حكيمة لإيقاف النزف المالي وتسخير الأموال المستنزفة للتخفيف عن للمواطنين ودعم موازنة وزارة الصحة بالقطاع.
٣. ضرورة حل مشكلة مركز الأمير نايف للأشعة التشخيصية والعلاجية والواقع بمجمع الشفاء الطبي ليعمل على علاج المرضى المحتاجين لهذا العلاج والعمل على إيجاد مركز آخر لحل مشكلة العلاج بالإشعاع.
٤. نطالب الأشقاء في مصر بضرورة فتح معبر رفح في الاتجاهين ليلي الحاجات الإنسانية والصحية اليومية لسكان القطاع وخاصة المرضى منهم.
٥. نطالب المؤسسات غير الحكومية المحلية والأجنبية

مستعزماً واقع مرافق ومستشفيات وزارة الصحة في غزة على النحو التالي:

أولاً: الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد المختبرات

أكد التقرير أن تقديرات وزارة الصحة تشير لنقص كبير في (١٣٧) صنف من الأدوية من أصل (٤٨١) صنف متداول، بالإضافة لعجز في (٣٣٧) صنف من المستلزمات الطبية من أصل (٩٠٢) صنف متداول، أي ما نسبته (١٢.٦) % من الاحتياجات الشهرية من تلك الأصناف، في حين تعاني مختبرات فحص الأنسجة والتحليل الطبية نقصاً يقدر بـ (٥٠) % من كافة مستلزمات الفحوصات.

ثانياً: الأجهزة الطبية

إلى ذلك أشار التقرير لوجود نقص حاد في الأجهزة الطبية، بالإضافة لوجود أكثر من (٣٠٠) جهاز من الأجهزة الطبية الضرورية متعطلة بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لصيانتها، ومنها أجهزة غسيل الكلى، وأجهزة التصوير الطبقي (CT)، وغير من ذلك من الأجهزة الطبية الحيوية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المرضى، ويتسبب بزيادة الضغط على الأجهزة المتبقية مما يقصر من عمرها.

ثالثاً: الخدمات الفنية

وحذر التقرير من توقف شركات خدمات النظافة والتغذية وصيانة المصاعد في المستشفيات والمراكز الصحية بسبب عدم دفع الحكومة المستحقات المالية لتلك الشركات والمتراكمة على وزارة الصحة منذ بضعة أشهر، مشيراً لأن الشركات المذكورة تعمل وفقاً لحل جزئي ومؤقت لمدة شهرين فقط.

وأضاف التقرير أن توقف خدمات النظافة سيمنع الطواقم الطبية من إجراء العمليات الجراحية للمواطنين المرضى لعدم توفير بيئة مناسبة داخل غرف العمليات وتراكم القاذورات داخل المرافق الصحية التي سينبعث منها الميكروبات وستشكل كارثة في المؤسسات الصحية وتسمح بانتشار الأمراض والأوبئة.

رابعاً: نقص الوقود والكهرباء

لضت التقرير لحاجة مرافق وزارة الصحة إلى (٦٨٠) ألف لتر شهرياً وتزداد الكمية أو تقل أحياناً وفقاً لعدد ساعات قطع التيار الكهربائي، مطالباً بحل جذري ودائم لمعضلة الكهرباء نظراً لأهمية التيار الكهربائي في مرافق وزارة الصحة محذراً من توقف العمليات الجراحية، ومحطات الأكسجين، ومخازن وحدات الدم والبلازما التي قد تتلف لانقطاع التيار الكهربائي عنها لمدة أكثر من ساعتين.

خامساً: العلاج بالخارج

نوه التقرير لأن إغلاق معبر رفح بشكل شبه تام، وعدم منح سلطات الاحتلال تصاريح للكثير من الحالات المرضية للعلاج في مستشفيات فلسطين المحتلة يشكل تحدي كبير ويضاعف من معاناة المرضى وذويهم، مشيراً لأن هذا الأمر تسبب بحالات وفاة عديدة على مدى السنوات الماضية.

سياسة مستهجنة



من ناحيته استنكر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة في كلمة له لدى افتتاحه الجلسة الإجراءات التعسفية بحق أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، منوهاً لأن ما تقوم به إدارة مصلحة السجون من نقل بعض الأسرى إلى سجون جنائية، وإلى عزل

أسرى آخرين في زنازين انفرادية، الأمر الذي يشكل مخالفة لحقوق الأسير، مؤكداً أن ذلك كله مخالف لكل الأعراف الدولية والقانونية واتفاقية جنيف الرابعة، محملاً الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عن نتائج هذا العمل الإجرامي ضد أسرانا البواسل، وناشد د. بحر المنظمات الدولية والحقوقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتدخل العاجل لإنقاذ حياة الأسرى قبل فوات الأوان.

وتابع: "نؤكد لأسرانا الأبطال أن شعبنا وفصائل المقاومة من ورائكم حتى تحريركم وتخليصكم من سجون الاحتلال بإذن الله". مناشداً السلطات المصرية على اعتبار أنهم رغبوا اتفاقية وفاء الأحرار بالتدخل العاجل للإفراج عن محرري الصفقة الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم من قبل الاحتلال.

كما استهجن د. بحر اصرار حكومة التوافق الوطني واستمرارها في تطبيق نهج محمود عباس في تجويع غزة وقطع الرواتب وعدم الشروع في إعادة الإعمار وتهميش الوزارات وخاصة وزارة الصحة التي تعاني الأمرين.

مضيفاً بأن مثل هذه التصرفات ليست غريبة على عباس الذي لم يلتزم بكل اتفاقيات المصالحة منذ عام ٢٠٠٥م وحتى اتفاق الشاطئ والأدهى والأمر أنه لا زال يحرض على المقاومة ويؤلب عليها ويصطف في صف أعداء هذه المقاومة الباسلة، التي أذلت جيش الكيان الصهيوني وقهرته وانتصرت عليه ورفعت رأس الأمة وخاصة لدى تصديدها للاحتلال في العدوان الصهيوني الأخير على شعبنا.

التقرير



نوه التقرير الذي تلاه مسئول الملف الصحي النائب د. خميس النجار لأن القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣ م أكد على حماية الإنسان واحترام حقوقه وحصوله على كافة الخدمات الصحية الحكومية الوقائية والتشخيصية والعلاجية

والتأهيلية، موضحاً أن القطاع الصحي يعاني أوضاع صعبة نتيجة للحصار والقيود المفروضة على إدخال المستلزمات والأدوية والأجهزة الطبية لمناطق القطاع،

راس بتجويع غزة وقطع الرواتب وتعطيل الاعمار

النواب: لا مناص من فضح تقصير الرئاسة والحكومة وتأمرها على قطاع غزة، وعلينا مخاطبة العالم بذلك

وخاطب الحكومة قائلا: "يتوجب على هذه الحكومة أن تفهم جيداً بأن دورها بهذه الطريقة وإدائها السيئ قد أضر بشعبنا كثيراً وينبغي أن تتحرر من انصياعها للبرنامج السياسي المتشنج لتتطلق لخدمة أبناء شعبنا في غزة والصفه ودون تمييز."

النائب جمال نصار



بدوره أشار النائب جمال نصار لأن التوصيات التي جاءت في التقرير هي عبارة عن وصف دقيق للحالة المزريّة التي يعانيها القطاع الصحي في

قطاع غزة، مشدداً على أن من يتحمل المسؤولية عن تردي الوضع الصحي ما يسمى حكومة التوافق الوطني، بالإضافة إلى السيد عباس الذي أعطي هذه الحكومة الثقة، وقال: "كنا في السابق أمام انقسام سياسي فقط بينما أصبحنا الآن أمام انقسام سياسي وجغرافي أيضاً، ولا بد أن نضع حداً لهذه الحالة المزريّة."

مطالباً الحكومة بتقدم استقالتها أما الشعب الفلسطيني لعجزها التام عن حل أي أزمة أو تحقيق تقدم في أي قضية وفي مقدمة ذلك الاعمار وفك الحصار وصرف مستحقات الموظفين المالية.

وحمل النائب نصار الاوئروا المسؤولية عن تردي الوضع المعيشي بشكل عام في قطاع غزة، مهيباً بها للمسارعة لملي الفراغ الناجم عن تقصير حكومة الوفاق بواجباتها والتزاماتها الصحية.

وناشد نصار كل المواطنين المتضررين من سياسة الحكومة برفع قضايا للنائب العام ضد الحكومة والرئاسة ليأخذ كل مواطن حقه من هذه الحكومة التي وصفها بالظالمة.

النائب مروان أبو راس



أما النائب مروان أبو راس فقد أشار في مداخلته لشكة بوجود سرقات من قبل المتنفذين في وزارة الصحة في الضفة من خلال تحويلات طبية لحالات مرضية لمعالجتها في مستشفيات الضفة منوهاً لأن المسؤولين في وزارة الصحة في الضفة حريصون جداً على استمرار هذه التحويلات وهذا يدل على الفساد المالي والإداري وزيادة النقص المتواصل في الكوادر والأجهزة الطبية في غزة وهذا يخدم استمرار التحويلات الذي هو دليل على الفساد المالي، والمتاجرة بمعاناة المواطنين والمرضى على وجه الخصوص.

وتساءل النائب أبو راس قائلاً: "إلى متى سنبقى نسمي

الحكومة بحكومة التوافق الوطني وهي أي الحكومة تتلذذ على شكوانا وعلى أوجاعنا، وإلى متى ستبقى نعطئها هذا الاسم الكبير الذي لا تستحقه؟ بل إلى متى سنبقى نقول رئيس السلطة وهو رئيس عصاية وظيفتها الوحيدة معاقبة كل من يقاوم الاحتلال البغيض."

النائب عاطف عدوان



إلى ذلك أشار النائب عاطف عدوان لنجاح الحكومة السابقة برئاسة السيد إسماعيل هنية في بناء عدد من المؤسسات الصحية سواء مستشفيات أو عيادات خارجية أو مؤسسات مساندة لوزارة الصحة إلا أننا لا نجد في عهد الحكومة الحالية حراكاً في هذه المستشفيات ولا نجد فيها أدوية ولا حتى كادر صحي ولا مصاريق تشغيلية.

مؤكداً أن محافظة شمال غزة يوجد بها (٤) مستشفيات وهي عبارة عن أبنية قائمة وفارغة لا تجد فيها حركة ولا تجد فيها مرضي ولا أيضاً أدوية وهذا أمر مخجل يجب على السلطة وعلى المسؤولين في وزارة الصحة أن تتحرك فيهم المشاعر الإنسانية والوطنية ويعملوا على تشغيل تلك المستشفيات عاجلاً.

وأشار إلى أنه منذ الانتخابات إلى اليوم لم تقم الحكومات المتعاقبة في رام الله ببناء مستشفيات في قطاع غزة، والمؤسسات التي بنيت هي مؤسسات بنتها إما دول عربية أو إسلامية بالتوافق مع حكومة هنية السابقة، بينما رام الله لم تقم بتوفير الأدوية ولا الأجهزة الطبية التي يحتاجها القطاع الصحي.

ولفت عدوان إلى أن موقف وزارة الصحة وحكومة الوفاق الوطني مخالف للقانون الأساسي كما يخالف مبادئ حقوق الإنسان، ومضى يقول: "نحن بشر ونحن فلسطينيون وننتمي لهذه الأرض ولا يملك لا رامي الحمد الله ولا عباس أن ينسخ منا جنسيتنا الفلسطينية، نحن لنا حقوق والأموال التي تحول للسلطة الفلسطينية هي أموال الشعب

الفلسطيني وعندما يحرم منها قطاع غزة فهم سارقون بالدرجة الأولى وهذه بذاتها جريمة يمكن أن يعاقب عليها القانون ولا بد أن يكون العقاب عسيراً."

وقال هناك أموال خصصت لقطاع غزة تزيد عن ٥٠ مليون دولار أثناء الحرب، لكن لم يأتي شيء من هذه الأموال إلى قطاع غزة، متابعا بالقول: "محمود عباس يأمر رئيس وزرائه الحمد الله بأن لا يلتفت إلى مطالب قطاع غزة، وإن رئيس يري شعبه يتألم بهذه الدرجة ولا يحرك ساكناً فهو ليس جديراً بأن يكون رئيساً لهذا الشعب أتمنى على المجلس أن يعلن للشعب الفلسطيني وأنه ينزع الثقة من هذا الرجل الذي كان سبباً وما زال لعذابات ومشاكل كثيرة للشعب الفلسطيني."

النائب محمد فرج الغول



بدوره شدد النائب محمد فرج الغول على ضرورة إضافة عدد من المواضيع للتقرير أهمها الإشادة بالموظفين الصابرين الصامدين الذين يبذلون كل جهدهم لعدم وقوع كارثة صحية بالرغم من عدم تقاضيتهم حقوقهم المالية أو حتى موازنات وزاراتهم التشغيلية.

داعياً لضرورة استبدال مصطلح حكومة الوفاق بمسمى الحكومة غير الشرعية أو المسؤولين القائمين على هذا الوضع حتى لا يفهم أننا نعتزف بهذه الحكومة التي لم تنل ثقة المجلس التشريعي في الأساس، وشارت أعمالها دون ثقة المجلس في مخالفة دستورية وقانونية واضحة. مشيراً لضرورة أن يحمل التقرير الرئاسة والحكومة غير الشرعية المسؤولية الجزائية والمدنية عما يحدث من كوارث صحية ومن حالات وفاة وضرر بمصالح بعض المواطنين، ومسؤولية الحصار المفروض منهم على غزة مع سبق الإصرار تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

النائب إسماعيل الأشقر

من جانبه شكر النائب إسماعيل الأشقر لجنة التربية على التقرير الذي أوضح وكشف حجم الجريمة التي



ترتكبها ما تسمي بحكومة الوفاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب حسب رأيه رفع قضايا من قبل المتضررين ضد ما يسمى بوزير الصحة وما يسمى برئيس حكومة الوفاق رامي الحمد الله ورئيس السلطة كذلك.

وطالب الأشقر المجلس التشريعي إنفاذ خطة الإنقاذ والتكافل الوطني التي تقدم بها النائب جمال نصار إلى المجلس سابقاً والشروع فوراً بتنفيذها لتلاشي حدوث كوارث صحية وغيرها، كما طالب

بضرورة نشر التقرير وملحقه عبر وسائل الإعلام والعمل على ترجمته وإرساله لبرلمانات العالم.

النائب خليل الحية

أما النائب خليل الحية فقد قال أننا نسجل فخراً واعتزازنا بشعبنا الفلسطيني عامة وبإخواننا الأطباء والعاملين



بوزارة الصحة والقائمين عليها الذين يعملون ليلاً نهاراً ليقدموا لأبناء شعبنا الخدمة الطبية اللازمة رغم هذا الوضع المزري والمتدنّي في الخدمات والإمكانيات.

مضيفاً أنه علينا أن نعتزف بهذا الواقع الذي نعيشه وهو الواقع المرير، فلا الحكومة التي توافقت

عليها الفصائل قائمة بدورها، ولا رئاسة تتطلع لشعبها، والحصار يضرب أطنانه ليصل لكل مناحي الحياة.

وضم الحية صوته لصوت النائب إسماعيل الأشقر المطالب بنشر هذا التقرير عبر وسائل الإعلام، بعد إعادة صياغته وتوسيعه ليشتمل على تفاصيل أكثر دقة حول الواقع الصحي في قطاع غزة، وكذلك ترجمته إلى لغات متعددة، وتوزيعه على أكبر قطاعات ممكنة محلية وإقليمية ودولية، وخاصة

مؤسسات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومراكز حقوق الإنسان الدولية والمحلية والإقليمية، لا سيما الدول المتعاطفة مع شعبنا والتي لا تبخل علينا مثل السعودية والكويت وقطر وتركيا والجزائر والمغرب وغيرها من الدول التي تمد يدها باستمرار للشعب الفلسطيني لمساعدته.

مطالباً وزارة الصحة بجمع الفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان وإطلاعهم على ما يدور في أروقة الوزارة، وفي ختام مداخلته قال الحية: "قدر غزة تحمي نفسها بنفسها وقدر الشعب الفلسطيني الذي حقق الانتصارات أن يحمي نفسه من الانهيارات، ومن هنا أتمنى أن تقوم وزارة المالية وبالعامل مع وزارة الصحة على زيادة الإيرادات من المؤسسات والشركات وأن تغطي احتياجات وزارة الصحة."

نواب: اعتبار حماس منظمة إرهابية قرار سياسي يأتي لإرضاء الاحتلال ويضر بسمعة مصر



عدوان: نظام السيسي يؤكد بأنه لا علاقة له بالعروبة ولا يهتم بقضايا الأمة، والقرار يمثل انتكاسة بالمفهوم القومي



العبادسة: القرار وصمة عار على جبين القضاء المصري، ويضر بسمعة مصر ويزعزع مكانتها عربياً



الغول: قرار صادم ومفاجئ ولا علاقة له بالقانون من قريب ولا من بعيد وصادر عن محكمة غير مختصة

الفلسطينية على وجه الخصوص، مؤكدين في أحاديث منفصلة مع البرلمان على أن القرار ليس له علاقة بالبعد القانوني ووصفوه بالصادم والذي لن يحرف بوصلة حركة حماس عن وجهتها الأساسية المتمثلة في مواجهة الاحتلال ودحره، "البرلمان" استطلعت آراء نواب الشعب الفلسطيني حول هذا القرار وأعدت التقرير التالي:

أصدرت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة مؤخراً قراراً قضائياً باعتبار حركة المقاومة الإسلامية حماس حركة إرهابية الأمر الذي عده المراقبون والمحللون خدمة مجانية للاحتلال الصهيوني، فيما عبر بعض النواب عن استيائهم الشديد من القرار المذكور لافتين إلى أنه قرار سياسي بامتياز ويضر بسمعة مصر ودورها الإقليمي في المنطقة والقضية

صادم ومفاجئ

أكد النائب المستشار محمد فرج الغول بأن قرار المحكمة المصرية باعتبار حماس منظمة إرهابية هو قرار صادم ومفاجئ ولا علاقة له بالقانون من قريب ولا من بعيد وهو قرار سياسي بحت. وشدد النائب الغول على أن المحكمة التي أصدرت القرار هي محكمة غير ذات اختصاص إذ أنها مختصة بمعالجة الأمور المستعجلة، وهي نفسها قضت قبل شهر بأنها غير مختصة في النظر بمثل هذه القضية. وأكد الغول بأن حماس تقاوم العدو الصهيوني وبوصلتها موجّهة فقط للاحتلال، ولا يمتلك أحد تجربتها وفقاً للقانون الدولي الذي كفل للشعوب المحتلة حق مقاومة الاحتلال، موضحاً بأن القرار جاء في غير محله وحماس ليست لها مقرات ولا أموال في مصر حتى تغلق أو تصادر.

وأشار النائب الغول إلى وجود تأثير إعلامي من بعض الإعلاميين المرتبطين بالاحتلال على القضاء، مشدداً على أن المحكمة وقعت بخطأ شديد عندما تناقضت مع نفسها وإلى جانب أنها محكمة أمور مستعجلة وليست محكمة موضوع، فقطضت بغير اختصاصها المحدد لها في القانون المصري.

تناقض غريب

وبين النائب الغول بأن القرار يأتي في الوقت التي تشكل فيه حماس شوكة في حلق الاحتلال الصهيوني، مشيراً للتناقض الغريب بين موقف جمهورية مصر العربية، والاتحاد الأوروبي حيث أقدم الأخير على رفع حماس من قائمة المنظمات الإرهابية لديه، بينما تسارع مصر لإصدار الأحكام القاضية باعتبار حماس ضمن قائمة المنظمات الإرهابية.

وأضاف: "القرار غير معقول وغير منطقي ولا يراعي مشاعر الشعب الفلسطيني ولا يراعي أن حماس تشكل ثلثي الشعب الفلسطيني، ولا يراعي العلاقة بين حماس وبين الشعب المصري والقيادة المصرية، وكيف كانت التعاملات بينهما في السابق وأبرزها صفقة وفاء الأحرار، وموقفهم في الحروب وكيف كان التنسيق في كافة الجوانب والقضايا التي تخدم مصلحة الشعبين".

وأشار النائب الغول بأن القرار سياسي بامتياز، وسعى

المصري كدولة ستبقى سنداً للقضية الفلسطينية لأننا لا يمكن أن نصدق أن هذه هي الحالة الطبيعية في مصر، ولا يمكن لعاقل أن يصدق بأن مثل هذه القرارات تعبر عن توجهات الشعب المصري. وشدد بأن القرار يخدم مصلحة الاحتلال الصهيوني الذي وجده مبرراً لمزيد من العدوان على القطاع وفرصة للإفلات من المحكمة الجنائية الدولية وتسويقاً لرواية الاحتلال الإجرامية العنصرية التي تسعى للخلط بين الإرهاب وبين المقاومة وحركات التحرر.

وأضاف العبادسة: "هذا القرار يعبر عن انعدام الرؤية وانعدام في السياسة الرشيدة، لذلك كل الذي يجري هو نتاج حالة المرض وحالة الجراحات وحالة غياب الوعي وغياب الافتقار التي تعيشها الدولة المصرية".

انتصار للاحتلال

ولفت إلى الفرحة الغامرة وتصريحات أركان المؤسسة الصهيونية الاحتلالية في فلسطين الذين اعتبروا هذا القرار انتصاراً لإسرائيل، مضيفاً "كأنه أصبح هناك قطاعات جديدة تتنافس للتحالف مع الاحتلال وتسعى لتحقيق مصالحه".

وبين بأن مثل هذا القرار يشجع الاحتلال على عدوانه باعتبار غزة إرهابية من وجهة النظر المصرية، مضيفاً بأن القرار يأتي لتقديم العرفان للاحتلال الذي دافع عن الانقلاب في مصر وهو محاولة لتدعيم اليمين الصهيوني في الانتخابات الصهيوني القادمة.

وأكد بأن القرار سيؤثر سلباً على جهود المصالحة ومكانة مصر كوسيط في أي قضية تتعلق بالقضية الفلسطينية مستقبلاً، متسائلاً كيف ستكون مصر وسيط نزيه بين القوى والفصائل الفلسطينية وهي تتخذ موقفاً سيئاً من أكبر حركة تحرر في المنطقة وهي حركة حماس.

وأضاف العبادسة: "نحن نعيش حالة من عدم الاتزان وعدم وجود العقلانية، وحالة جنون وغياب للذاكرة، هذه الأمور خطيرة جداً بغض النظر عن النتائج المادية التي قد لا يكون لها شأن داخل مصر لأن حركة حماس ليس لها مكاتب وأي حسابات داخل مصر".

وأوضح بأن القرار هو ضرب لكل المفاهيم والقيم والثقافة التي عاشت عليها الشعوب لمئات السنين وضرب كل أوامر العلاقة لآلاف السنين لذلك هذا

لتصدير الأزمات الداخلية في مصر نحو غزة، وهو يأتي لإرضاء الاحتلال الصهيوني، مضيفاً: "كان أولى لمصر أن تصف الاحتلال بالإرهاب الذي قتل الفلسطينيين واركتب المجازر ولا يزال يرتكبها منذ سنوات طويلة إلى جانب جرائمه بحق الشعوب العربية وفي مقدمتها مصر". وتابع "الاحتلال قتل مئات بل آلاف المصريين في عدة حروب واركتب جرائم حرب وقتل الجنود المصريين الأسرى بدم بارد مع سبق الإصرار والترصد، فالاحتلال الصهيوني هو الإرهاب وليس حماس".

التكريم لا التجريم

وأضاف: "الاحتلال الصهيوني هو الإرهابي وليس حماس، والمفروض من هذه المحكمة أن توجه سامها للاحتلال قاتل الأطفال بدل من أن توجهها لحماس وكتائبها الذين يعتبروا خط الدفاع الأول ليس عن الفلسطينيين وحدهم إنما نيابة عن مصر وعن الأمة العربية والإسلامية".

مضيفاً بأن هذا القرار ظالم ويستهدف الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة التي رفعت رأس الأمة عالياً، منوهاً بالقول: "كان الأولى أن تكرم حماس لا أن تقوم المحكمة المصرية بتجريمها، ولا بإصدار بحقها مثل هذا القرار وان كان هذا القرار في تصوري لا أثر له، وآتمنى أن يكون هناك عقلاء يتدخلوا لإنهاء مثل هذه المهزلة ومثل هذه القرارات".

وتمنى النائب الغول ألا يكون القرار مقدمة لإجراءات أخرى مثل إغلاق معبر رفح الذي نطالب بفتحه باستمرار، مشيراً لتصريحات قيادات الاحتلال بإعجابهم بالقرار الذي اعتبروه بأنه يسهل المواجهة مع حماس.

وصمة عار

من جهته وصف النائب يحيى العبادسة بالقرار الصادر عن المحكمة المصرية والقاضي باعتبار حماس منظمة إرهابية بأنه وصمة عار على القضاء المصري، مشدداً على أن القرار يضر في المقام الأول بمكانة مصر وبسمعتها العربية.

وأوضح بأن من يقف خلف هذا القرار مجموعة من المتصهينين الذين يتساقون مع المشروع الصهيوني وجعلوا من أنفسهم أدوات لتسويق جرائم الاحتلال والتغطية عليها، مبيناً بأن الشعب المصري برئ والدولة

خطير بمعنى الكلمة.

وجدد النائب العبادسة قوله بأن النظام المصري غير رشيد ولا يتمتع بعقل سياسي وأمور الفوضى تضرب في كل مكان وتم تسييس كل المؤسسات حتى مؤسسة العدالة بمثل هذه القرارات السياسية والتي لا تركز لأي وقائع منطقية ولا لأي مصادقية سوى التماهي مع الصهيونية.

وختم النائب العبادسة تصريحه بالقول: "نحن أمام صهاينة جدد نجدهم يتحركون لصالح الصهيونية العالمية أكثر من الصهاينة أنفسهم، ويفصحون باستمرار عن توجهاتهم القبيحة الرامية لخدمة المشروع الصهيونية".

انتكاسة عربية

بدوره استهجن النائب عاطف عدوان القرار المصري باعتبار حماس منظمة إرهابية مؤكداً بأنه قرار سياسي لا علاقة له بالبعد القانوني، موضحاً أن هذا القرار يمثل انتكاسة في المفهوم العربي والديني، وعلى صعيد وحقوق الإنسان، مستغرباً كيف يصدر هذا القرار من دولة عربية تربطها بغزة علاقات نسب ومصاهرة.

مؤكداً بأن سياسات حركة حماس واضحة وأن همها الوحيد هو مواجهة الاحتلال الصهيوني وليست مواجهة أي دولة عربية أو نظام عربي، مشدداً على أن تصرفات نظام السيسي تؤكد بأنه نظام غير عربي وغير إسلامي ولا يهتم بقضايا الأمة.

وأضاف عدوان بأن حماس حركة مقاومة وشرف للأمة وأنها وكافة المنظمات والفصائل الفلسطينية تخوض حرباً ضد الاحتلال الصهيوني لتحقيق أهداف شعبنا بنيل الحرية والاستقلال ودحر الاحتلال.

وبين بأن هذا القرار جاء إرضاءً للدول التي تحارب الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني، مستغرباً بأن تقوم دولة شقيقة وجارة لفلسطين بمثل هذه الخطوة الإجرامية، ومنوهاً بأن هذا الأمر يفتح الباب أمام الدول المعادية لأن تتخذ إجراءات سياسية أشد خطورة على الشعب الفلسطيني.

وختم النائب عدوان قائلاً: "مصر هي الخاسر الأكبر من هذا القرار لأننا محاصرون أكثر من تسع سنوات لم يتغير الوضع بالنسبة لنا لكن سيتغير الوضع بالنسبة للنظام المصري الذي سيخسر ورقة مهمة جداً في ما يتعلق بعلاقاته بالعالم الخارجي.

بحر: قرار المحكمة المصرية خدمة مجانية للاحتلال ولا يمت للقانون بصلة

عقد اجتماع استثنائي لمناقشة الأبعاد العربية والدولية لهذا القرار والضغط على النظام المصري للتراجع عنه، واعتباره كأن لم يكن.

وناشد بحر كافة برلمانات الدول العربية والإسلامية لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا القرار الذي يمس المقاومة الفلسطينية وشرعيتها، في الوقت ذاته طالب السيد/عباس لإعلان الموقف الفلسطيني الرسمي من هذا القرار والتحرك دبلوماسياً من أجل إلغائه.

اعتذار عاجل

وأضاف إننا نطالب النظام المصري بالاعتذار العاجل لأبناء شعبنا ومقاومته عن الإساءة التي شكلتها قرارات القضاء المصري بحق أبناء القسام وحركة المقاومة الإسلامية حماس بل بحق عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى ومئات الآلاف من الأسرى البواسل.

مناشدا قادة وزعماء الدول العربية وخاصة الملك سلمان بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين للتدخل بقوة لدى النظام المصري للتراجع عن هذا القرار نصرة للقدس ودعمًا للمقاومة الباسلة.

مؤكدًا على أن سلاح المقاومة سيبقى في اتجاه واحد نحو الاحتلال الصهيوني مهما تغيرت المواقف والأحوال العربية حيث أن همنا كشعب فلسطيني هو الخلاص من الاحتلال وتحرير أرضنا ومقدساتنا والحفاظ على الأمن القومي العربي وخاصة المصري ولن نسمح لأي جهة مهما كانت أن تحرفنا عن هذا الاتجاه.

شكر واجب

متوجها بالشكر لكل الذين رفضوا هذا القرار الظالم وأيدوا المقاومة وعلى رأسهم الدكتور نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية والأب/ مانويل مسلم رئيس دائرة العالم المسيحي للمنظمة التحرير والعلامة يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وكل الأحزاب والعلماء والبرلمانيين والإعلاميين والقانونيين والحقوقيين والشعوب العربية وخاصة الشعب المصري ونطالب بتفعيل دورهم الريادي بإبطال هذا القرار السياسي.



وزير خارجية النظام المصري بتعميم القرار على كافة دول العالم.

ودعا بحر الإعلام المصري أن يعود إلى رشده ويعدل بوصلته التي انحرفت لصالح عدو الأمة وأن يعود إلى دوره الوطني في التجييش ضد الاحتلال الصهيوني وجرائمه بدلاً من التحريض على الشرفاء وعلى أبناء الشعب الفلسطيني الذين قدموا ولا زالوا كل ما يملكون لأجل أرضهم ومقدساتهم.

جلسة خاصة

هذا ودعا بحر أعضاء المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة بأسرع وقت ممكن وبكافة كتله وقوائمه البرلمانية لمناقشة هذا القرار الظالم وانعكاساته العربية والدولية على القضية الفلسطينية. كما دعا الفصائل الفلسطينية المقاومة لاجتماع خاص لمناقشة هذا القرار واتخاذ موقف وطني موحد لمواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية. مطالباً جامعة الدول العربية إلى

العلاقات الفلسطينية المصرية، فمصر هي حاضنة القضية الفلسطينية على مدار سنوات الصراع وبالتالي فحركة حماس حريصة كل الحرص أن تبقى هذه الدولة الشقيقة حاضنة لقضيتنا الفلسطينية، وهذا القرار يسيء لمصر ودورها التاريخي في خدمة القضية الفلسطينية. مشدداً على أن الحكم الجائر يقلب حقائق الأمور فالذي يقاتل اليهود والمحتلين ويخن فيهم قتلاً ويريد تحرير أرضه ومقدساته، لا يمكن أن يصفه أحد بالإرهاب، أما المحتل الصهيوني الذي احتل أرضنا وارتكب الجرائم والمجازر بحق أبناء شعبنا فهو الإرهابي ولا يجوز أن يصبح صديقاً حميماً لقادة النظام في مصر.

محاكمة للقضية

وأوضح أن القرار هو محاكمة للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية وللمقاومة الفلسطينية مؤكداً على رفض هذا الأمر جملة وتفصيلاً، وداعياً الجميع إلى عدم التعاطي مع هذا القرار، سيما وأن المحكمة قررت إلزام

أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أن قرار محكمة الأمور المستعجلة المصرية هو قرار سياسي بامتياز وغير شرعي ولا قانوني ولا يمت للقانون بأي صلة واعتبره باطلاً وبمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني بقطاع غزة.

وقال بحر في مؤتمر صحفي عقده بمقر التشريعي مؤخراً بمشاركة عدد من النواب أن النظام المصري يتحمل التبعات السياسية والقانونية والاجتماعية كافة الناجمة عن هذا القرار المتهور وغير المحسوب، مشيراً لأنه بمثابة خدمة مجانية للاحتلال ودعم له لارتكاب مزيد من الجرائم والقتل والإبادة الجماعية بحق أطفال شعبنا وشيوخه.

اصطفاف بجانب الأعداء

وأعتبر بحر قرار المحكمة بمثابة اصطفاف إلى جانب أعداء الشعب الفلسطيني ويتحمل النظام المصري كافة التبعات السياسية والقانونية والاجتماعية عن هذا القرار، وعده خدمة مجانية قدمها النظام المصري وقضائه البائس إلى الاحتلال الصهيوني، كما وأنه دعم لهذا الاحتلال لإعطاء الضوء الأخضر لارتكاب مزيداً من جرائم القتل والإبادة، وتبريراً لكل مجازره السابقة بحق أبناء شعبنا. منوهاً بأن الحكم بحق حماس لا علاقة له بالقانون أو بالإجراءات القضائية وغير مبني على أي أساس قانوني ومخالف لقواعد القانون الدولي والقانون الدبلوماسي والعلاقات بين الدول، كما أنه مخالف لميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، خاصة وأن حماس هي مكون رئيسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني والدولة الفلسطينية حيث أنها تشكل الأغلبية البرلمانية في فلسطين.

انتهاك خطير

مشيراً لأن الحكم يشكل انتهاك خطير لكل العلاقات الأمنية والقومية والإنسانية والأخلاقية والتاريخية والجغرافية بين الشعبين الفلسطيني والمصري، حيث أن غالبية الشعب المصري ما نسبته ٩٦٪ مع المقاومة الفلسطينية. مستدر كاً بالقول أن الحكم يشكل إساءة جسيمة إلى

عقدت بالتعاون مع الصليب الأحمر

التشريعي يشارك بحلقة نقاش حول محكمة الجنايات الدولية

تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة لتقديمه شروحات وافية حول الفرق بين الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية، وآليات جلب الأشخاص للمحكمة الدولية.

واستعرض المحاضر الدور والجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف دعم إنشاء محكمة الجنايات الدولية، معرجاً على النظام الداخلي والأدلة الجنائية والهيكل التنظيمي للمحكمة الجنائية الدولية، وكيفية تعيين القضاة بالمحكمة، معرجاً على تعداد الدول الموقعة على اتفاق روما الأساسي.

يذكر أن المشاركون تقدموا بأوراق عمل ومقترحات ومداخلات أكدوا فيها على ضرورة سعي محكمة الجنايات الدولية لمحكمة قادة الاحتلال بالنظر لأنهم ارتكبوا عدة جرائم يحاسب ويعاقب عليها القانون

الدولي، وخالفوا صريح القانون الدولي الإنساني خلال العدوان الأخير على قطاع غزة، وذلك حتى لا يفقد الفلسطينيون الثقة بالمجتمع الدولي والمحكمة الجنائية



باقتراحات وتساؤلات حول القانون المعتمد من قبل المحكمة ونظام روما الأساسي، وإمكانية جلب قادة دولة الاحتلال للمحكمة.

مشيراً لأن المحاضر قدم نبذة تعريفية عن المحكمة ومقدمة حول نظام روما الأساسي، والجرائم التي

الجهات المختلفة بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني حال النزاعات.

وقال مدير إعلام المجلس التشريعي ماجد أبو مراد أن عدد المشاركين من التشريعي بلغ ١٧ شخصاً من المدراء العامين والمدراء بالمجلس، ملفتاً لأنهم تقدموا

شارك المجلس التشريعي الفلسطيني بحلقة نقاش حول محكمة الجنايات الدولية نظمتها البعثة الدولية للصليب الأحمر بمدينة غزة واستمرت ليوم واحد، وحاضر فيها رئيس الدائرة القانونية بالصليب كندي الجنسية لاري مايبي، وتخللها تقديم أفكار ومداخلات حول ماهية المحكمة الجنائية ومدى الاستفادة منها. وحضر الافتتاح مدير البعثة الدولية للصليب الأحمر بقطاع غزة مامادو صاو، ومدير عام اللجان والجلسات بالتشريعي أكرم السحار، الذي أكد بدوره على حرص المجلس التشريعي على التواصل مع المؤسسات الدولية كافة والاستفادة من الخبرات القانونية والكفاءات الدولية بهدف تطوير منظومة العمل الإداري بالمجلس التشريعي بما يخدم قضايا شعبنا الفلسطيني. من ناحيته عبر مامادو صاو عن سعادته بعقد هذا اللقاء وبمشاركة

الطاقم الإداري والقانوني بالمجلس التشريعي فيه، مبدياً استعدادة لتنظيم لقاءات ومحاضرات وأيام تدريبية أخرى، ومشيراً لأهداف البعثة الدولية والمتمثلة بالحماية والمساعدة والتثقيف ومراقبة مدى التزام



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق

تذهب الأنظمة وتبقى الشعوب

لا يمكن للمرء أن يفهم ما الذي يجري ويدور من حولنا، ولماذا تسفك كل هذه الدماء دون وجه حق؟، ولماذا يتبع البعض سياسة اضطهاد الأعداء الوهميين؟، ولماذا يتمترس الزعماء والقادة خلف مواقفهم؟، مهما كلف الأمر من دماء وأشلاء كثر من الحفاظ على الكرسي الزائل في نهاية المطاف.

بلادنا العربية تعج بالتناقضات الغربية والعجيبة، فكم من الدول والأنظمة والزعماء الذين أدخلوا أنفسهم وشعوبهم في أتون معارك طاحنة، لا شيء إلا للبقاء في سدة الحكم، وسوريا ليست عنا ببعيد، ليست مشكلة أن يفنى الشعب ولكن المهم أن تبقى القيادة، دون أن تعي تلك القيادات المصطنعة خطورة قراراتها.

سياسة تحويل الصديق إلى عدو التي يتبعها النظام المصري الحالي مع قطاع غزة، عبر امتطاء القضاء، وتجييش الماكسة الإعلامية الضخمة لصالح أعداء الأمة، هي سياسة في غاية الخطورة، ألا يفكر هؤلاء بعواقب قراراتهم القضائية وسياساتهم الإعلامية المدمرة؟.

نقف اليوم أمام أشد القرارات خطورة على وحدة الأمة العربية، وهو قرار محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة، تلك المحكمة التي قضت سابقاً بعدم اختصاصها بالنظر في دعوة اعتبار حماس منظمة إرهابية، ثم عادت لتصدر حكمها الشائن، وتعتبر بموجبه حركة تحرر وطني كبيرة ضمن المنظمات الإرهابية.

في الوقت الذي تتكاتف فيه الدول مع مكوناتها أكثر، نحن كعرب نسعى لاستعداد بعضنا ولا تعلم لمصلحة من!، ليس هناك مستفيد واحد في مصر ولا في غيرها من الأراضي العربية من هذا القرار، المستفيد الوحيد والأكبر هو العدو الصهيوني الذي بات يعرب عن ارتياحه الشديد للقرار والحكم القضائي المشين.

الحقيقية التي يجب أن يعلمها الجميع أن مثل هذه المحاكم مسيسة، بل وألوية في يد الساسة، وهي ليست قضاءً مستقلاً ولا نزيه، وبالتالي هي تعبر عن وجهة نظر النظام، وربما هي انعكاس لتوجهات بعض المتنفذين من ألام النظام فقط، ولم تكن يوماً تعبر في أحكامها عن توجهات الشعب المصري الطيب في معظمه.

مشاعر الشعوب العربية والإسلامية كلها مشاعر طيبة وإيجابية تجاه الشعب والقضية الفلسطينية، كل الأمة تعادي الكيان الصهيوني، وتؤازر فلسطين، وبالتالي لن يكون هناك أثر لأي قرار يعادي حركات التحرر الوطني الفلسطيني، ولن تستمر مثل هذه القرارات وستزول المحاكمة التي أصدرتها.

الأنظمة الفاسدة التي قتلت شعوبها وأجهضت ثورتهم، والمحاكم المسيسة التي ثبتت أركان الظلمة، الجوقة العفنة التي تطبل للظالم وتعاونته، والإعلام الهابط ووسائله الرخيصة، والأشخاص الخربة عقولهم، وغير ذلك من وسائل وأدوات فراعين العصر، كلها إلى زوال، ولن يرحمهم التاريخ.

الباقي على هذه الأرض المباركة هو الحق، والباطل من أنظمة وحكام إلى زوال، وتبقى الشعوب المحبة للحق والمساندة للحقيقة، وما وقف حاكم ولا ظالم في وجه شعبه ووضع نفسه ضد رغبات وتوجهات أمته إلا ودأسته أقدام الرجال، عاجلاً أم آجلاً، فليُنظر المعتبرون لمن كانوا من قبلهم، أين هم اليوم؟ لقد أزالته الشعوب إلى غير رجعة.

ستذهب الأنظمة الظالمة إلى الجحيم، كما اندثرت سابقاتها، وتبقى الشعوب الحرة الداعمة للحق وفلسطين.

«فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ»

إعلام التشريعي يزور وكالتي شهاب والأناضول للأنباء



أن الوكالة ستواصل عملها في فضح الجرائم الإسرائيلية بحق شعبنا رغم إغلاق الصفحة، وستعمل بكافة الوسائل والطرق للاستمرار في هذا الطريق.

تغطية مهنية

إلى ذلك قامت وفد الإدارة ذاتها بزيارة لمكتب وكالة الأناضول بقطاع غزة وضم الوفد كلا من مدير عام الإعلام والعلاقات العامة أيمن أبو ليلة، ومدير الدائرة الإعلامية بالمجلس ماجد أبو مراد، والإعلامي حسام جججوح، وكان في استقبالهم مدير المكتب الصحفي ياسر البنا الذي رحب بالوفد وقدم شرحاً وافياً عن الوكالة وطبيعة الأعمال التي ينفذها مكتبه متمنياً لإعلام التشريعي مزيداً من التقدم والنجاح.

وقد أشاد وفد التشريعي باهتمام وكالة الأناضول بأخبار فلسطين والأحداث الفلسطينية وخاصة تغطية مكتب غزة لمجريات العدوان الأخير على القطاع، لافتاً لأن تلك التغطية هي مهنية بامتياز ومنحازة للحقيقة بكل أبعادها، كما ناقش الوفد مع البنا سبل التعاون الإعلامي المشترك، وقدموا له التهنئة بمناسبة حصوله مؤخراً على درجة الماجستير في الإعلام من الجامعة الإسلامية بغزة.

وأعرب أبو ليلة عن استعداد المجلس التشريعي لمساعدة وكالة شهاب في إجراءاتها القضائية والقانونية وفضح سياسة التمييز التي تقوم بها إدارة فيس بوك وخضوعها للوبي الصهيوني، مستنكراً بشدة الإغلاق المتكرر لصفحة وكالة شهاب والعديد من الصفحات الفلسطينية صاحبة الصوت المقاوم.

وأضاف أن إدارة فيس بوك تستهدف كل صوت حر في قطاع غزة وذلك من خلال إغلاق العديد من صفحات الشخصيات السياسية والمؤسسات الإعلامية التي تنقل صوت غزة للعالم الخارجي.

من جهته قال مدير وكالة شهاب للأنباء رماح مبارك: "ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إغلاق صفحة وكالة شهاب على الفيسبوك وإنما المرة الرابعة، وكل مرة يكون هناك تحذير إلا أن هذه المرة تم إغلاقها فوراً بدون أي سبب يذكر".

وشدد على أن الإجراء الذي قامت به شركة فيسبوك يؤكد أنها متواطئة بشكل كبير مع الإسرائيليين في إغلاق الصفحات التي تحوي ملايين المعجبين، وتهتم بفضح جرائم الاحتلال.

وأوضح أن إغلاق الصفحة يضعنا أمام ظاهرة سيئة وظالمة من إدارة الموقع، مشيراً إلى أن هناك مطالبات شهابية واسعة لإعادتها، وأكد

نظمت الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة بالمجلس التشريعي زيارتين ميدانيتين أحدها لوكالة شهاب للأنباء بهدف التضامن معها إثر قيام إدارة موقع التواصل الاجتماعي الشهير (فيسبوك) بحذف صفحة الوكالة، والأخرى لمكتب وكالة الأناضول للأنباء وذلك لبحث التعاون المشترك وتقديم الشكر لمكتب غزة بالوكالة على دوره الإعلامي المتميز في خدمة الوطن والقضية.

زيارة تضامنية

بدوره أكد مدير عام الإعلام والعلاقات العامة في المجلس التشريعي أيمن أبو ليلة خلال زيارة وكالة شهاب على تضامن المجلس التشريعي ووقوفه مع وكالة شهاب للأنباء إثر حذف صفحتها من موقع فيسبوك، واصفاً إياها بالوكالة الأكثر تميزاً في تغطية أخبار القضية الفلسطينية وملاحقة جرائم الاحتلال ونقلها للعالم الخارجي.

وأضاف بأن ملاحقة الاحتلال للوكالة وتتبع صفحتها الالكترونية وترحيبه بغلقها يدل على مدى تأثير الوكالة وقوتها في الرأي العام الغربي والعالمي، وهذا دليل تميز للوكالة المفهوم المهني.



د. بحر يشارك في افتتاح مركز ربيع العمر لعلاج أمراض كبار السن مجاناً